

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم المرأة البحرينية

المنامة في 1 ديسمبر 2018

في عام 2008 وبمبادرة كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، تم اعتماد اليوم الأول من ديسمبر من كل عام للاحتفال بيوم المرأة البحرينية، وتأتي فكرة الاحتفال بهذا اليوم تقديرًا لدور المرأة البحرينية الكبير في تنمية وتطوير المجتمع البحريني، واستذكارًا لما قدمته طوال عقود من العمل للنهوض بمختلف جوانب الحياة، وللتعريف بدورها البارز الذي تعدى الحدود المحلية ليصل إلى المحافل الإقليمية والدولية، حيث باتت المرأة البحرينية مثالاً للمواطن البحريني المتميز على مختلف الأصعدة .

وقد تم تخصيص مناسبة يوم المرأة البحرينية لهذا العام للاحتفاء بالمرأة البحرينية في المجال التشريعي والعمل البلدي، والذي يهدف إلى بيان واقع تقدم المرأة البحرينية في المجال التشريعي والمجالس البلدية، إضافة إلى تسليط الضوء على التحديات والفرص أمام المرأة في هذا المجال غير التقليدي، والجدير بالذكر أن هذا اليوم يأتي تزامنا مع مرور ما يقارب المائة عام على تأسيس أول نظام بلدي في مملكة البحرين والذي شهدت خلاله المرأة البحرينية أول شكل من أشكال مشاركتها السياسية وذلك في ثلاثينيات القرن الماضي.

وتعتبر مملكة البحرين في مصاف الدول المتقدمة في مجال تمكين المرأة، من حيث تفردتها بامتلاكها برنامج متقدم لتمكين المرأة في المجال السياسي والمشاركة في الحياة العامة وهو (برنامج المشاركة السياسية) المعد من قبل المجلس الأعلى للمرأة، والذي هدف في نسخته الخامسة - التي تم اطلاقها في عام 2016 تمهيدا للمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2018 - لتعزيز الوعي بأهمية حضور المرأة في الميدان السياسي عبر مجلس النواب والمجالس البلدية، لتمكينها من ممارسة دورها في رسم السياسات العامة وتطوير التشريعات الوطنية، وتعزيز الديمقراطية.

الأمر الذي انعكس ايجابا في ارتفاع نسبة مشاركة المرأة البحرينية في الترشح لعضوية مجلس النواب والمجالس البلدية في الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2018. ففي الشأن النيابي تنافست (40) امرأة على عضوية مجلس النواب المكون من عدد (40) نائبا، أما في الشأن البلدي، فقد تنافست (8) نساء على عضوية المجالس البلدية الثلاثة المنتخبة والمكون من (30) عضواً.

وبهذه المناسبة، فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد بأنها ستعمل بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقا لمبادئ باريس، على متابعة مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنبثقة من منظمة الأمم المتحدة والتي صدقت أو انضمت إليها مملكة البحرين في مجال حقوق المرأة، وذلك تحقيقا للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.